S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/771
18 August 1998

ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على توجيهات من حكومتي أود أن أرفق لكم رسالة السيد محمد سعيد الصحاف وزير خارجية جمهورية العراق المؤرخة في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٨ بشأن الممارسات اللامسؤولة لمندوبي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في لجنة (٦٦١) والتي أدت إلى عرقلة ترويج وإقرار عقود شراء قطع الغيار ومستلزمات القطاع النفطي، وبالنتيجة تقليص إيرادات العراق المقررة للمرحلة الرابعة من برنامج (النفط مقابل الغذاء).

سأغدو ممتنا لو عملتم على توزيع رسالتي هذه ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نزار حمدون
السفير
الممثل الدائم

190898 190898 98-24237

المرفق

رسالة مؤرخة ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام
من وزير خارجية العراق

بعد الزيارة التي قام بها سيادتكم إلى بغداد واجتماعكم مع سيادة طه ياسين رمضان نائب رئيس جمهورية العراق صباح يوم الاثنين ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨، كتبنا لكم رسالة مؤرخة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٨ ذكرنا فيها أهم النقاط الجوهرية التي أكد عليها سيادة نائب رئيس الجمهورية والتي كان من أهمها الحالة الصعبة جدا لمنظومة إنتاج وتشغيل ونقل النفط العراقي التي لا يمكن معها، بأي حال من الأحوال، ضمان قدرتها على تحقيق الزيادة المطلوبة في القرار ١١٥٣ (١٩٩٨) والبالغة (٥,٢) مليار دولار ما لم يتم وبسرعة تخصيص مبالغ لإصلاح تلك المنظومة أخذا بنظر الاعتبار الانخفاض الحاد في سعر النفط، وقد ذكرنا أيضا في تلك الرسالة بأنه وحتى في حالة التوفير السريع لقطع الغيار والمستلزمات الخاصة لإصلاح منظومة الإنتاج والتشغيل والتصدير للنفط العراقي فإننا لن نتمكن من تحقيق السقف المالي المذكور وربما ستكون قيمة ما يمكن تصديره بين (٣-٣,٥) مليار دولار. وقد طالبنا بالإضافة إلى تخصيص المبالغ الكافية لتغطية كلفة قطع الغيار، أن تعطي لجنة ٦٦١ الاهتمام الكافي لتسهيل المصادقة على العقود الخاصة باحتياجات المنظومة النفطية.

صاحب السيادة،

ومنذ ذلك الحين جاء وفد فني من شركة سيبولت وقدم تقريره إليكم في بداية نيسان/أبريل ١٩٩٨ حيث قمتم بإحالته إلى مجلس الأمن بتقريركم المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨. وفي كلا التقريرين تم التأكيد لمجلس الأمن أن قطع الغيار والمستلزمات المطلوبة لإدامة العمليات الإنتاجية وتصعيدها كانت بحدها الأدنى المعقول مع الأخذ بالاعتبار أن المستويات الإنتاجية المحددة من قبل العراق كانت متفائلة حتى لو تم توفير تلك المستلزمات في مواعيدها.

صاحب السيادة،

لقد مضى ما يقرب من ثلاثة أشهر على تنفيذ خطة الشراء والتوزيع الرابعة (المعززة) ومضى ما يقرب من شهرين على اعتماد قرار مجلس الأمن ١١٧٥ (١٩٩٨) ولم يتم لحد الآن حسم أسلوب المصادقة السريعة على عقود شراء قطع الغيار والمستلزمات الخاصة بالقطاع النفطي في لجنة ٦٦١ كما لم يتم حسم أسلوب تمويل تلك العقود من الإيرادات المستقبلية المؤكدة بالرغم من أن أحكام القرار المذكور قد نصت على هاتين المسألتين صراحة في الفقرة (٢) والفقرة (٤) منه، في حين قامت أجهزة وزارة النفط العراقية

بإبرام أكثر من ٥٠ عقدا وبكلفة تقارب (٣٠) مليون دولار مع شركات مجهزة وقبل صدور القرار ١١٧٥. وقامت تلك الشركات وفور اعتماد القرار المذكور بتسجيل هذه العقود لدى سكرتارية لجنة ٦٦١ بحيث تراكم حاليا أكثر من (٣٧) عقدا لدى تلك السكرتارية التي تخضعها لنفس الآلية الاعتيادية الروتينية البطيئة القديمة في التسجيل والتوزيع والمصادقة ولم يتم اعتماد أية آلية استثنائية وسريعة لترويج هذه العقود مثلما طالب بها القرار ١١٧٥ بسبب الموقف المتعنت لمندوبي الولايات المتحدة وبريطانيا في لجنة ٦٦١ واللذين يعملان كل ما في وسعهما من أجل تعطيل التوصل إلى أي اتفاق بشأن اعتماد أية آلية تنسجم مع أحكام القرار ١١٧٥. وفيما يأتي جدول بحالة العقود موضوع البحث لغاية ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٨:

- العقود المسجلة لدى سكرتارية لجنة ٦٦١ ٣٧
- العقود الموزعة على أعضاء لجنة ٦٦١ ١٤
- العقود التي وافقت عليها اللجنة ٧
- العقود التي علـّقها المندوب الأمريكي ٥

صاحب السيادة،

إن هذه الممارسات غير المسؤولة من قِبل هذين المندوبين تؤدي ليس فقط إلى تعطيل عمل لجنة ٦٦١ بل وأكثر من ذلك تؤدي إلى تأخير كبير في توفير قطع الغيار والمستلزمات المطلوبة لإصلاح وإدامة منظومات الإنتاج والتشغيل والنقل. وعندما تتوافق هذه الممارسات المقصودة والتأخير في الإنجاز السريع للعقود مع الانهيار المتواصل لأسعار النفط الخام في السوق العالمية فإن النتيجة الحتمية هي تقليص إيرادات العراق المقررة للمرحلة الرابعة (المعززة) إلى حوالي (٣) مليارات دولار في أفضل الأحوال مما سيدفع الأجهزة المختصة في وزارة النفط العراقية إلى تقليل الكميات المحددة في العقود النفطية المبرمة مسبقا لأنها كانت قد حددت كمياتها على أمل وصول قطع الغيار والمستلزمات المطلوبة في توقيتاتها المتوقعة. كما سيؤدي إلى التأثير السلبي على كميات البضائع والتجهيزات الإنسانية التي تم التعاقد عليها مما يجعل أمر تنفيذ خطة الشراء والتوزيع (المعززة) أمرا مشكوكا فيه بما يتنافى وأهداف القرار ١١٥٣ (١٩٩٨) الذي تم فيه اعتماد توصياتكم لمجلس الأمن بقصد تخفيف الحالة الإنسانية الخطيرة التي يواجهها شعبنا.

صاحب السيادة،

إن مسؤولية هذا الانخفاض في الإيرادات تقع على عاتق حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا لأنهما تخرقان نص وروح القرارين ١١٥٣ (١٩٩٨) و ١١٧٥ (١٩٩٨). فهاتان الحكومتان تعملان، وبشكل مستمر، على معارضة جهود بقية أعضاء لجنة ٦٦١ لبلورة أي صيغة أو أسلوب يساهم في الإسراع في ترويج وتوفير قطع الغيار ومستلزمات القطاع النفطي منذ أن بدأت الجهود لمعالجة هذا الموضوع في شباط/فبراير ١٩٩٨.

صاحب السيادة،

إن حكومة جمهورية العراق إذ تضع هذه الحقائق أمام سيادتكم فإنها تطالبكم بالتدخل المباشر مع ممثلي الولايات المتحدة وبريطانيا من أجل أن يتوقفا عن عرقلة ترويج عقود شراء قطع الغيار ومستلزمات القطاع النفطي العراقي، ومن أجل أن تتمكن لجنة ٦٦١ من الإسراع بإنشاء آلية سريعة للمصادقة على عقود شراء قطع الغيار والمستلزمات الخاصة بالقطاع النفطي وإطلاق الآلية المطلوبة للتمويل الفوري لتلك العقود على أساس الإيرادات المستقبلية المؤكدة بالاستناد إلى أحكام القرار ١١٧٥ (١٩٩٨).

وبانتظار إجراءاتكم.

(توقيع) محمد سعيد الصحاف
وزير خارجية جمهورية العراق